آفات الخبر في التراث الإسلامي
رؤية اتصالية معاصرة لفكر ابن خلدون

✍ **د.أحمد محمد أحمد آدم صافي الدين** (★)

مستخلص:

تستهدف هذه الورقة إلقاء الضوء على ما يعتري الخبر من آفات أو علل، تؤثر في أدائه لدوره المنوط به، في إطار الاجتماع البشريّ عموماً، والعمل الاتّصالي على وجه الخصوص. ففي العصر الحاضر، شكّلت وسائل الاتصال والإعلام، آلية هامّة من آليات التّغيير الاجتماعيّ. وظلّ دورها يتعاظم في كلّ مرحلة، بسبب تطور تقنيّات الاتّصال، وبروز واقع جديد كلّ حقبة. وقد تركزت الورقة بصفة أساسيّة، حول آفات الخبر في التّراث الإسلاميّ، وفقاً لما أورده ابن خلدون في المقدّمة. حيث أشار إلى سبع آفات تعرض للخبر من أبرزها آفتين هما: التّقرب لأصحاب التجلّة والمراتب، والجهل بتطبيق الأحوال في العمران. وقد ركزت الورقة على مناقشة مجمل القضيّة من خلال رؤية اتصاليّة معاصرة، انطلقت من فحص تجربة الواقع بما تنطوي عليه من علل. كما لم تغفل الورقة الإشارة إلى المقاصد الشرعيّة التي جاء الإسلام لحفظها.

(★) استاذ مساعد بقسم الصحافة والنشر كلية الدعوة والإعلام بالجامعة .

وحاولت أن تقدم في الختام رؤية علاجيّة لتجاوز تلك المعضلات. وقد استندت الرّؤية المقدّمة على تجربة التّراث الإسلاميّ نفسه. وتمثلت في موقف الحنفاء منذ عهد إبراهيم إلى نزول الرّسالة الخاتمة. إذ تمثل منهجية الحنفاء علاجاً للمعضلات التي تجابه النّاس اليوم. فالتّفرق المذهبي بات سمة من سمات الوقت الحاضر، وقد انطوى على علل ظاهرة، ولهذا فلا سبيل لتجاوز هذه الواقع، إلا من خلال طرح جديد. وفي مدرسة الحنفاء كتيار فكريّ، يجسد موقفاً واضحاً تجاه هذه الظّاهرة، تبدو ملامح الخروج من هذا المأزق وإيجاد الحلول مسألة واضحة.

مقدّمة:

إنّ مشكلات المجتمعات الإنسانيّة قاطبة، بما فيها المجتمع الإسلاميّ، تتجلي فيه الأهواء كأشد ما يكون في وسائل الاتصال والإعلام. وهذه الوسائل تشكّل بوابة الاختراق الجديد والاستعباد والغزو الفكريّ لبلاد المسلمين في عالم اليوم[1]. إن وضع المقاصد الشّرعيّة في الاعتبار عند نشر الأخبار وتداولها لهو أمر مطلوب ومرغوب. ففي حفظ الدّين، وحفظ النّفس، وحفظ العرض، وحفظ المال، وحفظ العقل تتحقق غاية الوجود الإنساني . ومن ناحية أخرى، فان مسئولية الإنسان عن الحواس التي نبأ عنها القرآن الكريم، تشكل دعماً كبيراً للتّعامل الرّشيد مع الأخبار. فالمرء المسلم مسئول عن سمعه، وعن بصره، وعن فؤاده. وعن لسانه وبنانه. يقول تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ

(1) دكتور عثمان أبو زيد عثمان، مشكلات تأصيل النظام الإعلامي، مجلة أبحاث الإيمان، العدد الثّامن، ص 50.

وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾[1]. واللّسان مطالب صاحبه بالا يذكر به عورات النّاس، ولا يستخدمه في غير ما يفيد. وسائر الجوارح لا بد من حفظها. من نافلة القول، أنّ الإسلام لا يعترف بمتلق لا وعي له، متى ما كان داخل في نطاق التّكليف الشّرعيّ. ولطالما اعتبر العقل البشريّ الذي هو مناط المسئوليّة، فان كلّ عاقل مؤاخذ بما اجترحت حواسه. إنّ المتأمل في واقع تجربة الأمّة الإسلاميّة في الوقت الرّاهن، يلحظ دون أدنى ريب، أنّ هذه المقاصد حظّها من الضّياع كبير في ظلّ التّشيع للآراء والمذاهب، لا سيما في مجال السّياسة التي تعد من الفتن الكبرى التي لحقت وحاقت بالأمّة. ففي ظلّ تداعيات التّطور التّقنيّ عموماً، وفي حقل الاتّصال على وجه الخصوص، كان لا بدّ من استخدام هذه الوسائل استخداماً رشيداً. فقد ظلّت وسائل الاتّصال أدوات للهدم في أيدي الأعداء، وظلّ دورها يتعاظم مع مرور السنين.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول تدهور القيم الأخلاقية المتعلقة بنشر الأخبار في سائر أداء وسائل الإعلام والاتصال. فالقيم الخبريّة هي من أهم لوازم العمليّة من أجل تحقيق المقاصد النّبيلة في الاجتماع البشريّ. ففي فقدان العدالة وعدم مراعاة الضّوابط الشرعيّة، فضلاً عن عدم الاستفادة من التّراث الإسلاميّ في تقويم الواقع المعوج يشكل معضلة كبيرة. لقد وفق الله سلف المسلمين للتوصل إلى علم الجرح والتّعديل لتنقيح الأخبار مما يشوبها من كذب وتعتريها من آفات،

[1] سورة الإسراء36

غير أن واقع المجتمعات اليوم يشير إلى خروج الأداء المهني في وسائل الإعلام عن هذا الاتجاه. ففي الجرح والتعديل تقوم المصادر الإخباريّة للتحقق من صدق الخبر.

تدور مشكلة البحث حول سؤال جوهريّ هو: كيف يكمن الخروج بالأداء الإعلامي والاتصالي عن كبواته وعثراته وزلاته المتعلقة بقلّة توافر قيم الصّدق والعدالة في نقل الأخبار؟

دوافع اختيار الموضوع: هنالك ثلاثة دوافع تقف وراء اختيار الموضوع: أولها دافع شخصيّ يتعلق باهتمام الباحث في الجمع بين علوم التراث والعلوم الحديثة. وثانيها يتعلّق بالمجتمع الذي يعاني من تحديات ومشكلات تتعلق بالهوية، وضعف في الصلة بين المجتمع وجذوره وقيمه. وثالثها علميّ يتعلق بالفجوة بين الممارسة المهنيّة والدِّراسات النظريّة، والتي تحتاج إلى ردم في مختلف تخصصات الإعلام والاتصال.

هدف البحث: تستهدف هذه الورقة إلقاء الضوء على ما يعتري الخبر من آفات أو علل، تؤثر في أدائه لدوره المنوط به، في إطار الاجتماع البشريّ عموماً، والعمل الاتّصالي على وجه الخصوص. ومحاولة تقديم رؤية علاجية من خلال الاستفادة من التّراث الإسلامي الذاخر بدرره وكنوره المعرفيّة.

منهج البحث: استخدم الباحث كل من المنهج الوصفيّ، والمنهج الاستقرائيّ.

وقدم قسم الباحث الدّراسة إلى مبحثين: المبحث الأول هو: المبحث الأوّل- لوازم الخبر وآفاته. والمبحث الثّاني حول آفات الخبر عند ابن خلدون.

وقد خرجت الدّراسة بنتائج وتوصيات.

المبحث الاوّل

لوازم الخبر وآفاته

كان الاعتماد على نشاط كيانات المجتمع قديماً، هو الأمر السّائد في تناقل الأخبار. ولم تكن هنالك وسائل جماهيريّة الطابع للاتّصال، قائمة بذاتها تنوب عن المجتمعات في تقديم خدمات إخباريّة وغيرها. وقد كانت الأسواق والمناسبات الاجتماعيّة والأعياد، وما أشبه ذلك، هي التي تتيح للنّاس فرصة تبادل الأخبار، وتناقلها على الألسن لتنتشر بين النّاس. وقد كان في تطور وتعقد الحياة، بالإضافة إلى ازدياد السّكان، باعث على ظهور قنوات الاتّصال الجماهيريّ، لتحلّ محلّ تلك الطّرق البسيطة في نقل الأخبار. إنّ تناقل الأخبار مشافهة، يتم في إطار من التّواصل الاجتماعيّ، وتلك الظّروف تهيئ ما هو مطلوب في إطار الثّقة في تبادل الأخبار. ففي الغالب هنالك علاقة متبادلة، ومعرفة سابقة بين الأطراف المختلفة، والمصادر التي تقدم الأخبار والذين يتلقونها. وقد ظهرت وسائل الاتّصال الجماهيريّة في ظروف غير تلك الظّروف، وفي واقع شهد نمواً مضطرداً في المدنيّة، وقد بات من الصّعب توافر تلك المعرفة والعلاقة السّابقة بين الأطراف. ومن هنا فإنّ عمليّة تلقي الأخبار، قد شابها ما شابها من قصور وآفات تعترضها. إنّ الأمر الجدير بالذّكر هو أنّ مجتمع الجاهليّة العربيّ، والمجتمع الإسلاميّ أوّل عهده، لم يكن يعرف الكذب في نقل الخبر. والشّواهد في هذا المجال أكثر من أن تحصى. فمثلاً تورع أبو

سفيان بن حرب، وهو بالشّام أن يكذب بشأن الدّعوة الجديدة ،حتى لا يؤثر عنه كذباً، فقد صدح بالحقيقة كاملة غير منقوصة في ذلك المقام. ومن هنا، فان عمليّات نقل الأخبار تتوفر فيها درجة عالية من المصداقيّة، وهي لا تنعدم فيها الآفات البتة، ولكنّها ربّما تكون قليلة بسبب توافر قيمة عليا هي الصّدق، وانتفاء الكذب في الوقت نفسه. فمن البديهيّ أن يثار السّؤال حول أهمّيتّه الخبر ووظيفته في الاجتماع البشريّ . إنّ هذه المقالة العلميّة وان بدا في عنوانها تناول عموم الخبر، إلا انه لا غضاضة في التّركيز بعض الشئ على الأخبار التي تنشرها وسائل الاتصال والإعلام في ظلّ الواقع الرّاهن. تتوسع ميادين الخبر في المجتمع، حيث يعرف ابن خلدون (التّاريخ) على أنه خبر عن الاجتماع الإنسانيّ، الذي هو عمران العالم. وطبيعة التّعامل مع الخبر تتطلب، أوّل ما تتطلب، حال الاعتدال. وهذه الحال يطلق عليه الموضوعيّة تارة، والمصداقيّة تارة أخرى. إنّ لفظ الخبر في عمومه يتسع ليشمل إلى جانب التّاريخ، الذي هو أحوال الاجتماع البشريّ، كل من القرآن الكريم الذي هو خبر السّماء. والحديث الذي هو خبر عن رسول الله ﷺ. وهناك علم الجرح والتّعديل الذي له علاقة وطيدة الدّعائم بهذا الموضوع. فالغرض من هذا العلم هو تنقيح الأخبار مما شابها من شوائب، وهو خاصية للأمة الإسلامية.

إنّ أخبار وسائل الاتّصال والإعلام المعاصرة تقدم للنّاس تقريراً تنقل خلاله ما يجري من أحداث في مجالات مختلفة تؤثر فيهم وهم يتأثرون بها. وأمّا وظيفة الخبر فهي تتصل ببناء النّسيج الاجتماعيّ للأمّة و وتحقيق وحدتها. كما

أن الوظيفة الخبريّة تأتي على رأس هذه الوظائف بالنّسبة لوسائل الاتّصال الجماهيريّة. من وظائف الخبر وفقاً للرّؤية الإسلاميّة الخالصة، وقت نزول الوحي التّأسي والصّبر على أذى المشركين، وتثبيت فؤاد الرّسول أمام الأهوال والشّدائد التي واجهته، أن تكون الأخبار عظة وعبرة لمن يتعظ، وفي الأخبار تصوير لحياة المجتمعات، من حيث ارتقائها وبيان عوامل انهيارها. كما تهدف تأييد نصره الله لرسوله، وتأييد تعجيل العقوبة للمكذبين[1].

كما أنّ من لوازم منهج نشر الخبر في الإسلام أربع عناصر هي: عنصر الصّدق: فالتزام الحقيقة أمر ضروريّ فوق كلّ ضرورة. فالصدق كقيمة لو لم يكن لها من فضل غير أن النّاس إنما يكذبون في حديثهم ليصدقوا لكفى. و عنصر الأهمّيّة: وتتعلق ببيان المعلومة ذات الأثر والفائدة بالنّسبة للمتلقي. وعنصر التّجرد: وذلك بنشر الوقائع وروايتها دون تحريف متى ما اقتضى الأمر ذلك. وتبدو هذه الخصيصة بوضوح في الخطاب القرآني عامة. وعنصر التّوقيت المناسب، وذلك دون تقديم أو تأخير، أو ما يمكن أن يشار إليه بإذاعة الحقيقة في أوانها [2]. ففي ذلك تحقيق فاعلية وتحقيق المغزى المطلوب من الأخبار أو القصص. فهذه اللّوازم تبين أي الأخبار أجدر بالنّقل والنّشر بين النّاس. فنقص واحدة من هذه اللوازم من شأنه أن لا يجعل عمليّة النّشر تؤدي دوراً ذا قيمة. وفي تتبع المرء لمنهج القرآن في خطابه، يلمس بجلاء معالم

(1) دكتور كرم شلبي، الخبر وضوابطه الإسلامية، ص 56

(2) أحمد محمّد أحمد آدم صافي الدّين، فلسفة الإخبار في الإعلام الإسلاميّ:دراسة لسورة الكهف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلاميّة، كلّيّة الإعلام، 1999م. ، ص92.

الطريق التي تقود إلى خطاب فاعل وملتزم وبنّاء يقوم على رؤية، تتبنى منهجاً ثابتاً لا حيدة عنه. إنّ الانحرافات التي حدثت في مجال نقل الأخبار ، سواء في وسائل الاتصال الجماهيريّ أو غيرها، لهي ثمرة لمستجدات ومتغيرات مستمدة من واقع المجتمع ونظمه. فمما استجد من أقضية بروز الأحزاب والطّوائف وغير ذلك من الكيانات. فمن المعلوم ان فكرة الأحزاب السّياسيّة نشأت في المجتمعات الغربيّة، ثمّ انتقلت إلى بلاد الشّرق الإسلاميّ.

إن النّظام الحزبيّ يقوم على السّعي للحصول على السّلطة بطرق الحشد الجماهيريّ لأفكاره، ولا يتمّ ذلك -غالباً- إلا من خلال ممارسات تخرج في أطرها عن أخلاقيّات المجتمع المسلم، ومن ذلك الصراع والتّلفيق والكذب والدّس والمؤامرات والتّزوير ...الخ [1]. وقد نتج عن هذا الواقع الجديد تغييراً واضحاً في الفلسفة التي ينبغي أن تسود من خلال منطلقات ذات صلة بقيم ومثل المجتمع. ففيما يختص بفلسفة الخبر في القرآن الكريم، فهي لا تخرج عن تلك المقاصد الخمسة المشار إليها.

يمكن الإشارة ست محاور تتركز حولها تلك الفلسفة، وذلك على النحو التالي: المحور الأوّل هو أن المعجزات والقوى الغيبيّة لها أثر كبير في تحويل مجرى الأحداث. ولهذا فان حساب الإنسان وفقاً للعناصر الماديّة التي تشكل الأحداث، لا بدّ فيها من مساحة للغيب. والمحور الثّاني هو أن قوة الحقّ هي السّند والمدد، الذي يستمد منه من وراء الأحداث القوة. فكم من فئة قليلة، غلبت

(1) دكتور محمّد عثمان صالح، دعائم وحدة الأمّة في القرآن الكريم(دراسة في مفهوم التعددية)، مجلة أبحاث الإيمان، العدد الثامن، ص 39.

من كانوا أكثر منها عدداً، لحجتها القويّة، ولوضوح قضيّتها وعدالتها. والثّالث هو أن صراع الحق مع الباطل يشكل مرتكزاً أساسيّاً في مجرى التّاريخ كلّه. وفي القصص القرآني وضوح وبيان لهذا الأمر. وتكون الدّائرة على قوى البغي والاستكبار، والنّصرة لأهل الحق والاستقامة، وفقاً لوعد الله بالنصر. والمحور الرّابع هو أن قالب الخطاب القرآني ورد أغلبه في شكل قصص، تستهدف إيجاد الإنسان الصالح المؤهل بوظيفة الاستخلاف في الأرض، ولا تقتصر على فكرة المواطنة التي تتبناها الأنظمة الغربيّة، وهي تكشف عن قصور رسالة الإنسان غير المسلم، وعدم أهليّته في البناء على مستوى الكون. ولقد كان التّصوير هو القاعدة الأساسيّة في أسلوب القرآن الكريم في نقل الاخبار. والمحور الخامس هو أنّ المرأة حينما ترد في الخبر والقصص القرآني ، إنّما ترد كجزء من واقع الحياة، فهي لا ترد كأنثى كما تصورها وسائل الإعلام المعاصرة. إن المرأة اليوم لهي مجرد أداة تستغل في التّرويج للمنتجات، وقد بلغت مرحلة أضحت هي نفسها سلعة، يستغلها أصحاب الهوى في تحقيق مآربهم. والمحور السّادس هو أن القرآن في أخباره لم يغفل عنصر التّشويق. فهو عنصر أصيل في القصّة القرآنيّة. فجاذبيّة الخطاب ما كان لها أن تتحقق من غير توفر هذا العنصر. ومما يلفت النّظر في هذا الخطاب هو أن استخدام التشويق لم يجنح بالخطاب القرآنيّ إلى الإسفاف، ولا الإثارة الضّارّة، ولا الركاكة، وإنّما استخدم أسلوباً في التّهذيب لا يجارى ولا يبارى[1].

(1) أحمد محمّد أحمد آدم صافي الدّين، مرجع سابق. ، ص87

إنّ الدّارسين لعلوم مثل التّاريخ والاتّصال وغيرهما من العلوم الإنسانيّة مطالبون بالنّظر المستديم في هذا الخطاب. فتكرار النظرة كرة بعد أخرى، حريّ بكشف خصائص ودقائق هذا الخطاب السّماويّ الذي لا يخلق على كثرة الرّد. إنّ واقع أفراد المجتمع الإسلاميّ اليوم في العلاقة مع الحضارة الغربية، لهو شبيه بموقف أولئك الجنّ، الذين كانوا في خدمة سليمان (عليه السّلام). ففي استغراقهم في الخدمة وما هم عليه من قهر، ظلّوا يواصلون تلك الخدمة، حتى كشفت لهم دابة الأرض، ما خفي عليهم من موته، وهو متوكئ على عصاه. واليوم فان الحضارة الإنسانيّة عامة، والغربيّة على وجه الخصوص، تأكلها دابّة الأرض وتوشك أن تنهار، ومع ذلك فإنّ النّاس ومن بينهم المسلمين، شأنهم شأن أولئك الجن. إذ لو كان النّاس يعلمون، ولا يجهلون أمرها، لما ظلّوا على ولائهم لتلك الحضارة التي تداعت علينا، وهي في تعيش الآن في مرحلة الاحتضار بشهادة بعض بنيها بسبب تلك الآفات التي عميت عليهم أنبائها.

هنالك آفات تعترض الخبر فتخرجه عن وظيفته المرجوة. فحول هذه الآفات الجامعة التي تعرض للخبر، يقول ابن خلدون [1]: إنّ الكذب يتطرق إلى الخبر بطبيعته، وله أسباب تقتضيه هي التّشيعات للآراء والمذاهب، والثّقة بالنّاقلين، والذّهول عن المقاصد، وتوهم الصّدق، والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع بسبب التّلبيس، وتقرب النّاس لأصحاب التّجلّة والمراتب بالثّناء والمدح،

([1]) ابن خلدون هو عبد الرحمن محمد بن خلدون،وهو صاحب الكتاب المسمى ب"العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. والمقدمة هي الجزء الأول من الكتاب المذكور. وينسب إليه علم الاجتماع.

وآخرها الجهل بتطبيق الأحوال في العمران وهي سابقة على جميع ما تقدّم.

إنّ هذه المقولة جامعة للأسباب الجالبة للكذب في الخبر. وهي تؤكد عمق وأصالة الفّكر الخلدونيّ الذي هو جزء من التّراث الإسلاميّ. فهنالك ضرورة ماسة للسعي من أجل تأصيل وأسلمة الحياة انطلاقاً من تجربة المسلمين في تراثهم الفكريّ والعلميّ. فما ضرّ النّاس اليوم أكثر من إتباع الآخر دون وعي أو بصيرة، مع جهل تلك الكنوز المعرفيّة التي تحتاج إلى من يزيل عنها شوائب الدّهر وغبار السنين. ثمّة توضيحات لا بدّ من الإشارة إليها. فعلى سبيل المثال هنالك مقولات ظلّ النّاس يرددونها في مسعى منهم لإلجام الأفواه التي تصدح بالحقّ المرّ، أيّاً كان شكله، وفي هذا الإلجام تأثير مباشر على نقل الأخبار وتشكيل الصّور الذّهنيّة. فمن ذلك قولهم أنّ الصّواب مرهون بحضور وقته، فان حضر وقته، فهو مرهون بحضور رجاله، وهؤلاء الرّجال ربما لا يحضرون. وهم بذلك يسعون إلى إخماد صوت الحقّ إلى الأبد. كما تبقي قضيّة الحاجب الإعلاميّ أو ما يطلق عليه حارس البوّابة(Gate Keeper) هي قضيّة محورية فيما يختص بنشر الأخبار من عدم ذلك، وحجب المعلومات ذات الطّبيعة التي ربّما تسبب ضرراً في حال نشرها، أو تأخير نشر المعلومات إلى وقت آخر إلى غير ذلك. فوسائل الاتّصال يتوفر فيها، أو ينبغي أن يتوفر فيها منهجاً في التّعامل مع الأخبار. والخبر قبل ان يجد سبيله إلى النّشر، لا بد أن تكون هنالك مراحل يتسلسل من خلالها نظراً لخطورة بعض المعلومات والأخبار. إنّ الوقت الرّاهن يشهد فيه مجتمع الصّحافة وغيرها من وسائل

الإعلام العديد من الضّحايا بسبب قضايا النّشر. فالخلل في تسلسل المادّة ربّما قاد إلى تسريبات لأخبار ذات صبغة ضارة. ويصف البعض هذا النّوع من الأخبار بأنها مفخخة. فدخول شبكة الانترنت كإحدى المصادر الإخباريّة، يجعل من الاعتماد عليها كلياً ينطوي على ضرر، لعدم الثّقة في المصادر.

المبحث الثّاني

آفات الخبر عند ابن خلدون

يعتبر ابن خلدون احد رواد علم الاجتماع والتاريخ. وقد ترك بصمات واضحة في هذين المجالين. قدم ابن خلدون رؤية ثاقبة ومتميزة، حيث انفرد عن غيره بذكر آفات للخبر، الامر الذي يجعل من رؤيته ذات قيمة معرفية. ولحاجة كل مجتمع، لا سيما مجتمع المسلمين للصدق في نقل الاخبار، تبدو عملية دراسة آفات الخبر ذات أهمية للتمكن من معالجة ما يترتب عليها. وقد أشار ابن خلدون إلى سبع آفات على النحو التالي:

الآفة الأولى- التّشيعات للآراء والمذاهب: هنالك ضرورة لإعادة النّظر في التّشيع للآراء والمذاهب على ضوء تجربة المجتمع الرّاهنة. فالمعلوم بالضّرورة هو أن الأحكام تتبدل بتبدل الأزمان. وتتغير الفتوى بتغير الأمكنة، وأحوال المستفتين. فلقد مرّ على المسلمين حين من الدّهر كانوا سريعي الاستجابة لأخبار الوحي السّماويّ. وقد برز ذلك في العديد من المواقف منها حادثة تحريم الخمر على سبيل المثال، كما تشير كتب التّفسير والسّيرة. ولمّا طال الأمد على خلف بعد أولئك قست القلوب، وبدلوا تبديلاً ليس بعده تبديل. بل

قد بلغ بهم الأمر مبلغاً تنطبق عليهم مقولة الإمام ابن القيم التي يشير فيها إلى أن من صفات المغضوب عليهم أنهم لا يقبلون الحقّ إلا من أهل مذهبهم. وتلك منزلة تعبر عن خلل في منهج الفّكر والنّظر لدى هؤلاء في التعامل مع الأخبار. فعلى الرّغم من المؤمن هو أحق بالحكمة، وهي ينبغي أن تؤخذ، ولو من على أفواه المجانين، وتقبل وان جاء بها ملك رحيم، أو شّيطان رجيم، فان الصّراع بسبب الأفكار الدّخيلة التي غذتها المذهبيّة غير الحميدة، جعلت من قبول الحقّ أمراً بين الأخذ والرّد، وبين القبول والرّفض. فقد برز الصّراع واضحاً وسط تيارات المجتمع، التي كانت عبارة عن جسد واحد، إذا اشتكي منه عضو، تداعي له سائر الجسد بالحمى والسّهر، واليوم، فان الأهواء والشّهوات قد اتخذت آلهة تعبد من دون الله. ولأجل ذلك كان من شأن الأخبار والتّعتيم عليها، أو تسريبها لمآرب، والكذب فيها. فقد أضحت تلك قضيّة عمّت بها البلوى، ولا سبيل إلى الخلاص منها بيسر. لقد غطّت الانتماءات والمذهبيّات على فضاءات الاستقلاليّة والموضوعيّة والحياديّة، ويكاد يكون باب الأمل قد سدّ في قبول الآخر، والنّظر إليه بموضوعيّة أضحى أمراً نادراً، وفقاً لما تقتضيه الأمور وطبيعة الأحوال، ولقد كانت النّتيجة المرجوة هي أنّ الصورة الذهنيّة قد تشكلت لدى كلّ فريق أو مذهب عن الآخر، ولم يعد من بدّ من العمل من أجل الانتماء؛ أياً كان هذا الانتماء. ومن ثمرة ذلك كله وغيره مشكلات جمة تعانيها الأمة، وتكاد تعصف باستقرار المجتمع قاطبة. وفي ظل واقع كهذا أُشربت النّفوس تجاه الآخر بصور ذهنية قاتمة وسالبة. إذ لم يعد هذا الآخر غير المنافس والخصم والعدو، ومن هنا

فان آليات الصّراع قد تعددت، ولم يعد من بدّ لاغتنام أية فرصة في سبيل الإيقاع بهذا الآخر، سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة. فغذاء العقل في الوقت الراهن بالفّكر المذهبيّ الذي افتقر إلى الموضوعية و المرونة، كانت نتيجته أمراً ينطوي على خطر جسيم. ولم يعد بالإمكان قبول أفكار الآخر من غير إفراغ الفّكر المذهبيّ للمنتمي، ليحلّ فكر الآخر محلّه. لقد بلغ الأمر مبلغاً، جعل من المستحيل تعايش فكر مذهب وآخر، وقليل من النّاس من جبلوا على هذه الرّؤية. أمّا السّواد الأعظم، فهم على ما ذكر من موالاة للمذهب ومجافاة لغيره. فغلبة الأهواء وإتباع الشهوات له نتائج ضارة تحل بالمجتمع، وأفراده. يقول ابن القيم رحمه الله: "قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه من ضدّه". فان الإناء إذا امتلأ بشيء فانه لا مجال فيه لقبول غيره، لا سيما إن كان الشّيء الآخر على نقيض من الأوّل. فالحقّ والباطل لا يجتمعان، والخير والشرّ بين طرفي نقيض، والكفر والإيمان كذلك، والصّدق والكذب لا يلتقيان. وتبقى قضية كل متمذهب في رؤية غيره على انه ضده، أو على غير هواه. والأمر قد يكون خلاف ذلك، ولكنّها آفات المذهبيّة عند غلوها في كلّ زمان. وبناء على هذا المنطق، فان التّشيع لرأي أو نحلة، أو مذهب يجعل من قبول ما هو ضده، أمراً ربّما يكون من عداد المستحيلات. والأمر يرجع في المقام الأوّل إلى ما عليه النّفس من جبلة. فالخبر الذي يخرج من شيعة الرجل يجد حظه من القبول لأوّل وهلة ، دون أن يخضع للتّمحيص، وعلى النّقيض من ذلك فان الخبر الذي يكون مصدره شيعة أو نحلة مخالفة أو منافسة، يجد الرّفض لأول وهلة كذلك دون النّظر إلى إمكانية

أن يكون أهل للقبول لصدقه. فعلى الرغم من التوجيه القرآنيّ بالتّثبت في التعامل مع الأخبار، فالأمر لا مجال فيه بسبب تلك الآفات التي تعمي البصيرة. ومن الأمثلة الواضحة في حركة المجتمع حول هذا الموضوع، ما أصاب الخطاب الدّعوي من علّة في مجتمعنا الرّاهن. فقد كان وما يزال كثير من الدّعاة يُسخرون طاقتهم تجاه الجماعة الإسلاميّة الأخرى بالبحث عن عيوبها وعللها ليهاجمونها في عقر دارها ويهجونها فيما يرون من منقصة، ويجلبون بخيلهم ورجلهم عليها دون استحياء. ومنطلق العقل يشير إلى أن البحث عن عيوب النّفس والجماعة فيما بينها ينبغي أن يستغرق الوقت والجهد، ولا حاجة بعد ذلك للخطاب العدائيّ، وإنّما يكفي النّصح لله ولرسوله ولأمة المسلمين وعامتهم بصيغة العموم. وخطاب كهذا لم يكن من بد للجماعة الأخرى من الرّد عليه لما كان المذهبية على ما هي عليه تسود بين النّاس. وقد تبددت طاقات الأمّة بسبب المذهبيّة غير الرّشيدة، فما بين الخطاب الهجومي اللاذع والسّاخر، والآخر الدّفاعيّ الذي هو صدى للأول ضاعت الجهود، وتفرقت أيدي سبأ. إنّ الرّؤية الإسلاميّة الخالصة تقوم على أن المسلمين ملة واحدة، وان الكفر بمذاهبه ملة واحدة. ومن هنا جاءت قاعدة الولاء والبراء، الولاء لمجتمع الإيمان، والبراءة من ملل الكفر. ومع ذلك فان من أفراد المجتمع المسلم من والى مذاهب الكفار، وعادى ملّة إبراهيم التي بنيت على الحنيفيّة السّمحة. وهؤلاء وإن تسربلوا برداء الإسلام، فإنّهم أبعد ما يكونون من الدّين ومقاصده الحقّة. فالوحدة أمر مطلوب وضرورة من ضرورات التي لا حيدة عنها، لأنها تثمر القوّة. إنّ التّشيع في

المجال السّياسيّ فيما سمي بالحزبيّة السياسيّة، وكذا المذهبيّة الفقهيّة، والمذهبيّة في ميدان التّصوف، والانتماءات القبليّة، مضافاً إلى ذلك ما استجدت من مذهبيّات نتيجة لاتباع الأهواء والشّهوات، كلّها تسهم في ضعف نسيج المجتمع المسلم بسبب تلك الآفات النّاتجة عن هذا التّحزب. فقد كان وما يزال وسائل الاتصال والإعلام أجنحة للسّياسة لتحلق بها في الآفاق، إذ لا سياسة من دون إعلام، كما انه لا إعلام دون أن يرتبط بالسّياسة. فهذه هي السّمة العامّة في يوم النّاس هذا. ومن هنا فقد سخرت هذه الوسائل بما لها من خصائص لخدمة تلك الكيانات السياسية في المقام الأول. فبروز العديد من المشكلات في الوقت الراهن نتيجة طبيعية لتلك السياسات. ويتطلب الأمر العودة إلى ما يجمع دون أن يفرق لتنتفي تلك الآفات. فالسّاسة لا يدعون الإعلام وشأنه، فلا بدّ من وضع يدهم عليه، وتوجيهه لخدمة مآربهم. فهم يدركون أنّ الإعلام نار ونور، يضئ ويحرق في الوقت نفسه. ومن هنا تأتي خطورته، في ظلّ واقع يشكل الصّراع جزء من حركة الحياة. وإنّ من ينقل الخبر الذي يعبر عن الحقيقة، لا بدّ من ان يواجه من قبل من تصيبهم هذه الحقيقة بسهامها. ولعلّ مقولة: قل كلمتك وقاتل من أجلها، والتي عبر عنها الإمام موسى الصّدر توضح بجلاء أنّ الحقيقة، سواء كانت في قالب خبريّ، أو رأي، أو غير لك ربّما تجد من يعترض قائلها. ولأجل هذا فقد كانت وما تزال حرية وسائل الاتّصال تثير الجدل في مختلف العصور. فالنّاس يميل بهم الهوى إلى من عنده المال. ويقود الطّمع فيما في يد هؤلاء إلى التّزلف، والمنافقة والمداهنة لعلّ أحدهم يصيب شيئاً. وتلك آفة مردها إلى رغبة

النّاس عن الفضائل، وعدم صيانة الأنفس عمّا يشينها. وتلك سمة عامّة للغالب الأعم من النّاس في هذا الزّمان. إنّ علّة عدم الموضوعيّة التي تتعلّق بغير ما آفة من الآفات المذكورة علاجها حال الاعتدال وفقاً لابن خلدون. إذ يشير إلى إنّ النّفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر، أعطته حقّه من التّمحيص والنّظر، حتى يتبين صدقه من كذبه، وإن كانت على خلاف ذلك، قبلت ما يوافقها من الأخبار، إذا تشيعت لرأي أو نحلة، فيكون ذلك التّشيع، غطاء على بصيرتها عن الانتقاد والتّمحيص. وربّما قاد التشيع إلى ذكر نصف الحقيقة، الإشارة إلى النّصف الآخر، في حالتي المدح والذّم. وتقف قصّة الزّبرقان بن بدر، وعمر بن الأهتم كشاهد على هذه القضيّة. فقد مدح بن الأهتم رفيقه بنصف الحقيقة التي يعلمها عنه،وأمسك عما يعلم عنه من سوء، فلما عتب عليه، ذكر النّصف المر منها، فذمه حتى تغير وجه رسول الله ﷺ فقال قولته المشهورة: إن من البيان لسحراً[1].

كما يذكر في هذا المقام موقف المجتمع الجاهلي العربي مع المحلّق في قصّة زواج بناته العوانس. فقد أوردت الأخبار أن للمحلق سبع بنات لم يتزوجن لخمول ذكر والدهنّ وفقره، فلما مدحه الشّاعر الأعشى بقصيدة عصماء، زوّج بناته كلهنّ في ليلة واحدة. فالموقف غير الموضوعيّ الذي كانت نتيجته (عنوسة) تلك الفتيات لمكانة أبيهن وخمول ذكره، قد عدل المجتمع عنه بسبب آخر غير موضوعي، اتصل بمكانة الشاعر الأعشى في نفوس أولئك.إنّ عدم

(1) أخرجه البخاري في الصحيح.

قبول النّصح من غير أهل العصبيّة، يعد مرضاً عضالاً يرجى لصاحبه عاجل الشّفاء. فالحقيقة هي ضالّة المؤمن، أني وجدها هو أحق بها، فان لم يأخذ بها عد من المغضوب عليهم؛ فمن صفاتهم أنّهم لا يقبلون الحقّ إلا من أهل مذهبهم.

وعلى ضوء تلك الحقيقة يتيسر لكثير من النّاس، كيف أن العصبيّات والمذهبيّات تحول بين الإنسان وقبوله النّصح. وتلك آفة من آفات زمن النّاس هذا، وتحتاج إلى إيجاد حلول عاجلة، لا سبيل لها إلا بالاعتصام الحق بحبل الله المتين. وتلك صفات لا تجعل الأهليّة للعدالة، ولا الشّهادة أمراً ممكناً ومقبولاً، ولا سبيل إليهما.

وأما الآفة الثّانية فهي الثّقة بالنّاقلين: لمّا كان الخبر يعتريه الصّدق كما يعتريه الكذب، فان النّظر العقليّ يقتضي تحرى هذين العارضين، تحقيقاً للمصلحة وتجنباً للوقوع في الزّلل. وممّا ورد في شعر العرب عن رواة الأخبار:

هم نقلوا عنى الذي لم أفه به وما آفة الأخبار إلا رواتها

إنّ قضيّة الثقة مرتبطة بالمنهج العقليّ المتبع في التّعامل مع الآخر.

وسواء كان هذا التّعامل مع الآخر في ميدان الأخبار أو غيرها. فمنهج الشّك البنّاء ينطوي على قيمة في مثل هذه الأحوال. فكياسة وفطنة المؤمن التي تجعله ينظر بنور الله، تقدم فائدة كبيرة. ولذلك فان تبني منهج الخطاب القرآني ضرورة حتمية. فالمنهج يدعو إلى التّثبت في تلقي الخبر. يقول عزّ وجلّ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ [1]. فالآية

(1) سورة الحجرات6

تشير إلى التّأكد والتثبت في صدق الخبر من كذبه حتى لا يقع المتلقي للخبر في خطأ نتيجة لذلك. إنّ ناقل الخبر لا يخلو من أحد ثلاث حالات هي: إما أن يكون فاسقاً معروف الفسق، أو أن يكون عدلاً، ظاهر العدل، أو أن يكون مجهول الحال. ويجمع الفقهاء على رد خبر الفاسق، وقبول خبر العدل، واختلف رأيهم في قبول خبر مجهول الحال. إنّ الثقة بالنّاقلين يمكن أن يتم تفاديها، ورفع الحرج والضّرر المترتب عليها بتفعيل معايير الجرح والتّعديل. ولكنّ سلطان الهوى، ونزعة التّشيع لنحلة؛ أياً كانت هذه النّحلة حزباً أو طائفة أو قبيلة أو غير ذلك من ضروب التّشيع تظلّ غطاء على بصيرة متلقي الخبر. فلن تكون ثمّة فرصة لعمل هذه المعايير لبيان صحّة الخبر من عدمها. فالتّثبت في إصدار الأحكام، دون الحكم أو الرّجم بالظّنّ والتّخمين بظواهر الأفعال والأحداث، كفيل بنزع فتيل الثّقة المطلقة بالنّاقلين، فلا مجال حينئذ لتصديق الخبر دون تمحيصه. وفيما تظهره الوقائع اليوم ما يتصل بظاهرة التّسريبات الإعلاميّة للأخبار. فقد بلغ الأمر مبلغاً أن وسائل الإعلام تكذب وتكذب حتى يصدّقها النّاس. وتقوم بصناعة الأخبار وتلفيقها على غير الوقائع الحقيقيّة. ويقع المتلقي في واقع كهذا، ضحيّة لتلك التّصريحات المتناقضة والمزورة، والأكاذيب المروجة، والأحاديث المفبركة، فلا يدري بأيّها يأخذ، وأيها يدع، ومن يصدّق، ومن يكذب. فالمرء وهو يتتبع وسائل الاتّصال يستمع إلى الخبر، وقد يتم نفيه بعد حين، ثم تأتي فرصة أخرى لنفي المنفي نفسه.وهكذا تدور الأكاذيب ويتم التّرويج لها. إنّ آفات الأخبار في وسائل الاتصال اليوم باتت مدعاة للقلق، والمرء تتناوشه هواجس

الخوف والرّهبة، فإن هو جارى هذه الوسائل في الاستماع والتّصديق، أضرّ بنفسه. وإن هو أراد صرف النّظر عنها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ففي ظلّ تعدد الوسائل التي تنقل الأخبار، لم يعد المتلقي يملك القدرة في الثقة بالأخبار. والمتلقي نفسه ضحية من ضحايا التّشيع لرأي أو مذهب، ومن هنا يصبح من السّهل اقتناصه وحضه على تصديق الخبر، لا يجد سبيلاً غير هذا السّبيل، سواء صح الخبر أم لم يصحّ. وهنا لا مجال للجرح ولا للتّعديل، كما انه لا مجال لتطبيق الأحوال على الوقائع. وفي ظلّ تداعيّات تقنيّات الاتّصال التي أفرزت شبكة الانترنت، اتسع الخرق على الرّاقع كما يقال. فالمرء ربّما وقع في حيرة من حقيقة من أمره، وربّما قنع بما لا يدعو للإقناع، والا تعامل مع هذه الأخبار، تعامله مع أخبار أهل الكتاب، لا يصدّقها، ولا يكذّبها إلا على بيّنة. إنّ هذا الموقف الأخير لا يمكن أن يكون إلا من شخص يمتلك درجة من العقلانيّة، ونسبة من الاستقلاليّة. أمّا أهل الانتماءات فليس بمقدور احدهم فعل ذلك. فالثّقة المطلقة بالنّاقلين تنم عن سذاجة وطفولة فكريّة. وفيما يبدوا، أن سوء واقع المجتمعات الإسلاميّة كافة، مرده إلى إتباع منهاج غير قويم في الثّقة بالمصادر. سواء كانت هذه المصادر وسائل الاتّصال، كما في الواقع الرّاهن، أو جهات أخرى مثل الحكّام والأثرياء وغيرهم من ذوي الوجاهة الاجتماعيّة. وبسبب استغلال المال والسّلطان في غير مآربه بشراء الذّمم وإخراس الألسن، يتمّ تداول الأخبار وتصديقها بالتّرغيب تارة وبالتّرهيب تارة أخرى، ويترتب عليها ما يترتب في الواقع.

أما الآفة الثّالثة- والذّهول عن المقاصد : إنّ الخبر إما أي يراه الإنسان رأي العين فيكون مشاهداً بنفسه ومستمعاً، وهنا يدلي بإفادة لغيره ممّن لم يشاهد، أو أن يستمع الإنسان إلى رواية لحادثة من شخص آخر تمر بمرور الزّمن بالعديد من الرّواة، ربما تتغير تغييراً كاملاً، وربّما تشوه الحقيقة وتختلط بالأكاذيب. فآفة الخبر في رواته كما قيل ويقال. والسّامع أو المعاين ينقل ما يراه أو يسمعه على ظاهره، أو حسب ظنّه وتخمينه دون أن يكلف نفسه بإدراك حقيقة ذلك الحدث. ومن الشّواهد القرآنيّة في هذا الميدان ما ورد بشأن موسى والعبد الصّالح فيما جرى بينهما من حوار حول ثلاث حوادث هي: خرق السّفينة، وإقامة الجدار، وقتل الغلام، يقول تعالى في الأوّل: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٖ غَصۡبٗا ٧٩ ﴾ [1]. وفي حالة الغلام: ﴿ وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرًا ٨٠ ﴾ [2]. وفي أمر الجدار: ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ فِي ٱلۡمَدِينَةِ وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا ﴾ [3]. ومن الإعجاز الذي ورد في الآيات ما نسبه العبد الصّالح من خرق للسّفينة إلى نفسه، بضمير المخاطب، وإسناد أمر الغلامين إلى المجتمع في إشارة إلى دور المجتمع في تنشئة الأجيال. ونسبة بلوغ الغلامين إلى الرّب، وإن تلك الأمور مجتمعة لم يفعلها عن إرادته وإنما هي من أمر الله. ففي كلّ الحالات رأى موسى عليه السّلام ما حدث، واستنكره، وحقّ له أن يستنكر، لذهوله عن مقصد العبد

(1) سورة الكهف79
(2) سورة الكهف80
(3) سورة الكهف82

الصّالح. وكان كشف السر عمّا جرى، فراق بين الرّفيقين. والنّاس في هذا الزّمان قد برعوا في الحيل. وأضحت لهم تجارب متراكمة في الخداع والتّصنع، وإخفاء النّوايا، واختراق الآخر عن طريق ما يسمّى بالاحتواء المزدوج كبديل للمواجهة المباشرة. وهنالك استراتيجيّة ما يسمى بإدارة الأزمات. وقد استندت دراسات الرّأي العام، وعلوم السّياسة، إلى علم النّفس والاجتماع لتحديد خصائص الشّعوب وأفرادها، وذلك لمعرفة كيفية تفكيرها وما يصدر عنها من ردود أفعال. ومن خلال ذلك يتم التّحكم فيها. فيتم نقل الأخبار من خلال وسائل الإعلام وهي على غير الحقيقة، وهي بهذا بعيدة كلّ البعد عن مقصدها الحقيقيّ.

أما الآفة الرّابعة فهي توهم الصّدق: يقولون إنّ صاحب الحاجة أرعن، الإنسان مخلوق ذا فطرة هلوعة إذا مسه الخير منع، وإذا مسه الشرّ جذع. وفي ظلّ استغراق النّاس في الماديّات والشّهوات، لم يكن من بدّ، في أن يتحقق الخداع في الأخبار، بسبب حاجات النّاس وأحلامهم ومشكلاتهم المتشعبة. وفي فطرة الرّجل حينما يلد الأبناء، يرى في ذلك امتداداً لحياته، يفعل من أجلهم ما بدا له، ويقبل ما تسول له نفسه، حتى قيل: إنّ صاحب العيال لا يفلح. والأم هي الأخرى تضحي بكل ما تملك من أجل بنيها، بما في ذلك حياتها. وممّا روي عن سفيان ابن عيينة قوله: كانت لنا هرة لا تكشف القدور، فلمّا ولدت كشفت القدور[1].

والنّفس البشريّة تفعل بها مظاهر الحياة وزينتها وزخرفها ما تفعل. فها

(1) أوردة البيهقي في " الزهد الكبير

هو إبليس يمنّى آدم عليه السّلام، فيوقعه في خطيئة الأكل من الشّجرة، لأنه أوهمه بصدقه وعرض له المغريات التي لم يجد من نفسه دافعاً لقبولها. يقول تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ ﴾[1]. إنّ الإنسان ليس بمقدوره الصّمود كثيراً أمام المغريات. وطموحات الإنسان اليوم في ظلّ تطور التقنيّات في كلّ مجال، أصبحت بلا سقف يحدها. ومن هنا فإنّ القضيّة التّصديق، ربما لا تجد ما يمنع الإنسان من قبولها في حالة الإغراء، إلا الإيمان الصّادق، الذي يمد المرء بنور من الله، فحينها لا مجال للخداع.

الآفة الخامسة هي الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع : فالجّهل هو نقيض العلم. فالجّهل ظلمات والعلم نور، ومن هنا فان القصور في هذه القضيّة ينمّ عن خطأ فاحش وجهل فاضح، ويترتب عليه عواقب وخيمة، ولأجل هذا فان ابن خلدون، عدها سابقة على جميع ما تقدّم من آفات. فهي الآفة الكبرى التي تقدم حتى على تعديل وجرح الرّواة. إنّ التّجريح والتّعديل يعتبر في صحّة الأخبار الشّرعيّة، باعتبارها تكاليف إنشائيّة. وأما في غير الأخبار الشّرعيّة، فلا اعتبار لذلك حتى يجئ العلم بوقوع الخبر من عدمه، فالخبر قد يكون ممكناً وقد يكون جائزاً، وقد يكون مستحيلاً. فانّ كان الحكم العقليّ يشير إلى استحالة وقوع الخبر، فلا فائدة من الجّرح والتّعديل لراوي الخبر أو مصدره. إنّ السّامعين كثيراً ما تعرض عليهم الأخبار المستحيلة الوقوع ينقلونها، وتؤثر عنهم. وتلك

(1) سورة طه120

حالة تعبر عن عدم إعمال العقل الذي يناط به وزن الأمور، وغربلتها وإصدار الحكم بشأنها.

والآفة السّادسة-تقرب النّاس لأصحاب التّجلة والمراتب بالثّناء والمدح:

إنّ النّاس يتقربون إلى أصحاب المناصب في كلّ زمان، إمّا طمعاً فيما تحت يدهم، أو خوفاً منهم اتقاء لشرهم. وهذا التقرب يتم في مختلف المجالات. فمن ذلك يقول الإمام الغزالي عن آداب المعلّم: ولا يحمل علمه إلى الوزراء، ولا يغشى أبواب الأمراء، فان ذلك يزري بالعلماء، ويذهب بهاء علمهم إذا حملوه إلى ملوكهم ومياسيرهم [1]. إنّ عزة النفس تفرض على صاحبها إلا يذلّ نفسه بالسّعي وراء متع وملذات الحياة، ولما في أيدي النّاس. فصاحب المال لن ينال من ماله، حتى ينال هو من غيره. فصون النّفس واجب شرعيّ، يقول الشّاعر:

يا واقفاً عند أبواب السّلاطين أرفق بنفسك من همّ وتحزين

وتشير القاعدة إلى أن الرّسالة اللّفظيّة إذا تعارضت مع الرّسالة غير اللّفظيّة، فان المتلقي يميل إلى تصديق الرّسالة غير اللّفظيّة. إنّ أبا الطيّب المتنبي في مدحه لكافور ولسيف الدّولة كان يبتغي من وراء ذلك التوصل إلى المال والسّلطان معاً. وانه في مدحه لكافور وهجائه له من بعد لذات السّبب. فتكسب الشّعراء بالمدح ولجوئهم لذم من مدحوه يعكس قيما زائفة لا ينبغي النّظر إليها. وهي لا تعدو كونها ضرباً من ضروب إلباس الباطل بثوب الحق. إن مواثيق وأخلاقيات المهنة في مجال الإعلام تشير إلى ضرورة استقلالية الصحفيين

(1)الإمام الغزالي، المنقذ من الضلال، المكتبة الثقافية، بيروت، ص111.

والإعلاميين النسبية عن المسئولين حتى لا تؤثر العلاقة اللصيقة بأداء مهامهم المهنية. وتلك فضيلة إن لم تجد حظها من التطبيق في بعض المجتمعات الإسلامية، فقد وجدت من يعمل بها في مجتمع آخر، فالفضيلة لا وطن لها، ولا دين لها. ففي المجتمع الغربي، هنالك اشراقات تصب في ميزان الفضيلة. ففي مجال الصّحافة على سبيل المثال يشير ميثاق شرف صحيفة الواشنطون بوست(Washington Post) الذي وضعه بنجامين برادلي مدير تحريرها عام 1988م إلى أنه: لا يجوز للصّحافيّ أن يكون على صلة وثيقة بكبار المسئولين بالدّولة. فالعلاقة الوطيدة الدّعائم مع هؤلاء المسئولين تضرُّ بهم وبالعمل في إطار أداء وظائفهم. فلن تكون ثمّة حيدة أو استقلالية في التّعامل مع الأخبار التي تتصل بهؤلاء. وفي أوربا عندما استقال هارولد ماكميلان من رئاسة الوزراء، جاء مهندس الهاتف بعد ساعة إلى مكتبه ليسحب خط الهاتف الخاص، فاعترضه ماكميلان قائلاً ماذا تفعل؟ إنّ هذا هاتفي، وبعد أن أكمل الرّجل عمله دون أن يلتفت لمحدثه أجابه بقوله: هذا هاتف رئيس الوزراء! ومضى بعدها لسبيله. إنّ القصّتين المذكورتان تنطويان على مفارقات كبيرة عند إجراء مقارنة بينهما، وبين ما عليه التّجربة في كثير من بلاد الشّرق الإسلاميّ، بما في ذلك السّودان. فمفهوم المؤسسيّة، والمساواة بين النّاس أمام القانون في أحايين كثيرة هي عبارات لا معنى لها. ولا عزاء في هذا المقام، غير الإشارة تلك القاعدة التي تقول انه ليس كلّ ما يعلم يقال. وليس كلّ ما يقال حان وقته، وليس كلّ ما حان وقته لقي أهله. كما تنص أخلاقيّات مهنة الإعلام، على عدم

قبول التّسهيلات التي تجئ في شكل الهدايا والهبات والمعاملة التّفضيليّة بالنّسبة للصّحفيّين، والعاملين في حقل الإعلام. فمن شأن تلك الأمور أن تدخل في باب المحظور عنه. وربّما كان الواقع الرّاهن يشير إلى كثير من التّجاوز عما تنص عليه هذه القيم الأخلاقيّة. وقد نتج عن هذا التّساهل تسخير كثير من الجهات لأقلام بعينها تدافع عنها بالحق وبالباطل. وباتت الصّحافة في ظلّ واقع كهذا أشبه بالمحامي الذي يدافع عن موكله ليتقاضى أجره بغض النّظر عن أحقية موكله أو عدمها. ونتيجة لعدم تفعيل مواثيق الشّرف المهنيّة والتّشريعات في هذا الجانب، فإنّ الصّحفيين باتوا عرضة للإغراءات. وأصبحت عمليّات شراء الأقلام أمر معمول به كثيراً. قديماً قيل أن من يروم العمل في ميدان السّياسة فعليه أن يلبس جلد النّمر، ويبطش بطش الأسد، ويراوغ مراوغة الثّعلب، فالسياسيّ لا غنى له عن حال من هذه الأحوال المذكورة. والأمر اليوم أشد مما كان من قبل كما تبين وقائع الدّهور وتكشف كلّ يوم عن جديد ومستور. فلقد كان معاوية ومن ضرب على قالبه وغراره في دولة بني أمية، أنهم علموا الخفيّات من أهواء النّفوس، فتمّ لهم تملكها وقيادتها، وانتهجوا بها المسالك ما أشبع نهمتهم ونهمتها، وحقق بغيتهم وبغيتها، ووحدوا بين تيار مصلحتهم السّياسيّة ومختلف رغباتهم ومصطدم منازعها، وفطنوا بثقوب بصائرهم إلى استخدام كلّ ما فيه القوّة والحياة لملكهم من شتى العناصر: في أنفسهم وولاتهم وسائر شعبهم [1].كما أن سياسة الحزم والترهيب والترغيب تؤتي ثمارها إذا ما أحسن استخدامها. فمن

(1) دكتور أحمد فريد الرّفاعي،مرجع سابق، ص20

قبل كتب الحجّاج بن يوسف للوليد: إني أيقظت رأيي وأنمت هواي، فأدنيت السيّد المطاع في قومه، ووليت الحرب الحازم في أمره، وقلدت الخراج الموفر لأمانته، ونسجت لكلّ خصم من نفسي قسماً يعطيه حظاً من نظريّ ولطيف عنايتي، وصرفت السّيف إلى النَّطِفِ المسيء، والثّواب إلى المحسن البريء، فخاف المريب صولة العقاب وتمسك المحسن بحظّه من الثّواب[1]. وقل عن ابن قتيبة: إنّ أثر المال في النّفس الإنسانيّة غير قليل، وأن أثره في اصطناع الأحزاب السياسية لممّا لا يحتاج إلى تدليل، وقد جبلت النّفوس على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها. و لقد كان معاوية كيّساً فذاً في استعمال المال واكتساب رضا الجمهور، وكذلك من ائتم بهديه وسننه في البذل والعطاء، وفي التّوسعة على من آزرهم، وعمل على نصرته، ومد ظلهم وتثبيت عرشهم[2]. فالناس في كل زمان وكل مكان يستعبدون من خلال الإحسان إليهم. إذ يعد الإحسان إلى البشر أياً كان مجاله، عامل قوي التأثير في سلوكهم. يقول أحمد فريد الرّفاعي في كتابه: عصر المأمون: هنالك مسألة مهمة من سياستهم في اصطناع الأحزاب وإلجام الأفواه بالمال، وفرض العطاء للشّعراء الذي ظلّ معمولاً به إلا في أيّام عمر بن عبد العزيز، ذلك أنّهم كانوا يتملكون رقاب المسلمين بإقراض من شاءوا من مال الصّدقة ويكتبون صكّاً عليهم. "ونحن نعلم ان الدّين هم باللّيل ومذلة بالنّهار" [3]. فأصحاب الجاه والسلطان والمال يتقرب

(1) دكتور أحمد فريد الرفاعي، مرجع سابق،ص 21
(2) المرجع السابق نفسه، ص 22
(3) المرجع نفسه، ص 23

النّاس إليهم بسبب ما في تحت يدهم، فان ذهب انصرف الناس عنهم. وتلك سمة النفس البشرية. ويشير صاحب الأغاني في كتابه إشارة إلى عهد سليمان بن عبد الملك ما نصه: كان السلطان بالمدينة إذا جاء مال الصّدقة أدان من أراد من قريش منه، وكتب صكاً عليه يستعبدهم به ويختلفون أليه ويدارونه، فإذا غضب على احد منهم استخرج ذلك منه، حتى كان هارون الرّشيد، فكلمه عبد الله بن مصعب في صكوك بقيت من ذلك على غير واحد من قريش، فأمر بها فأحرقت [1]. ولعل هذا الأمر معمول به في يوم الناس هذا. إذ تخصص الميزانيات الكبيرة في مختلف الدول من أجب الحصول على الأسرار والمعلومات والتّقرب إلى الناس للحصول على منفعة أياً كانت هذه المنفعة. فمثل هذا التّصرف في استرضاء النّاس واستعبادهم، وفي إقراضهم المال ليكونوا أولياء، وتعجيزهم وإرهاقهم إن جنحوا لمناوأة ولاة الأمور أو منافستهم، له آثاره من خير وشرّ في المصلحة الحزبيّة لبيت بني أميّة، طبقاً لما يبديه الزّعماء من حنكة وحزم، وإصابة لمواقع الصّواب [2]. وفي هذا العصر جرى استخدام ولاة الأمور، واستغلالهم لمناصبهم وما في تحت يدهم، أما لتحقيق نفع أو دفع ضر. وقد يكون لإسكات الأصوات المعارضة، أو لاستنطاق الألسن لتمدح وتشيد بذكر ومحاسن من بيدهم زمام الأمر. واليوم تولت وسائل الاتصال زمام هذا الأمر على هذا الاعوجاج، وكانت ثمرة ذلك ضرر حل بالاجتماع البشريّ. والمعلوم هو أن الدّين أس والسّلطان حارس، وما لا أس له فهو عرضة للهدم، وما لا

(1) المرجع نفسه، ص 23-24
(2) المرجع نفسه، ص 24

حارس له فضائع، كما يذكر الإمام الغزالي.إذن فشرعيّة السّلطان في الدّول المسلمة، تنبع من أقامة الدّين وحراسته، وسياسة حال النّاس به في دنياهم، وإلا فان مبررات قيام السّلطة تنتفي، في حال عدم توفر هذا الشّرط. وعليه فان استخدام المال، وغير المال في تحقيق الأغراض أمر ينطوي على خطيئة. كما أن التقرب إلى المسئولين على بنية تحقيق المنافع والمصالح المادية وغير المادية هو الآخر ينطوي على خطايا كبرى. فغياب العدالة وانتشار الكذب ضرره بيّن. ولهذا فان القائم بالاتصال وفقاً للقيم المستمدة من التّراث الإسلاميّ ينبغي أن يختار بعناية، وأن يكون أفضل في عارضته ومروءته ودينه بسبب ائتمانه على الأعراض، وهي درجة فوق المال. إنّ قطاع وسائل الاتصال اليوم هو مقوم ودعامة من دعامات الدّول حديثاً ولكنّه، لن يستطيع أن يمد عمر الأنظمة إن هي تنكبت عن الطّريق المستقيم لتكون هانئة تسعد ويسعد الناس بها، ولو ليوم واحد. ولكنها قد تعيث فساداً وتبقي سنين عدداً على غير سكينة وطمأنينة. وفي نهاية الأمر تذهب غير مأسوف عنها بسبب تنكبها الطريق واعوجاج منهجها. فالعدل هو أساس الحكم، وقديماً حكم بن الخطاب فعدل، فكان ينام نوم قرير العين، ولو تحت ظلّ شجرة. ومن العدل انتفاء الآفات في نشر الأخبار ليحقق الاجتماع الإنسانيّ مقاصده المشروعة. وأمّا اليوم ففقدان العدل اليوم أذهب سكينة القلوب لدى الحكام، وقد بلغ الأمر بأن لسان حال بعض الحكام ويفصح عما تكنه الصدور ويخفيه اللسان. وفي هذا يقول أهل علماء الاتّصال أن الرّسالة اللّفظيّة إذا تعارضت مع الرّسالة غير اللّفظيّة، فان المتلقي

يميل إلى تصديق الرّسالة غير اللّفظيّة. ويبدو للباحث، أنّ سوء واقع مجتمعات اليوم كافة، يرد إلى إتباع منهاج غير قويم من النّاس؛ الحكام والمحكومين. بسبب استغلال المال في غير مآربه لشراء الذّمم وإخراس الألسنة. فما أحوج الناي إلى الاعتبار بأحداث التّاريخ. وكم هم بحاجة إلى وزن الأمور بالميزان الشّرعيّ في مثل هذه الأحوال. ولكن أكثر النّاس لا يعلمون. وإن كان الحال ما ذكر في عهود سابقة، فان واقع اليوم يحكي عن نفسه في قضيّة الآفات التي تعرض للنّاس في تعاملهم من الأحداث. وممّا يدخل في هذه الآفات تقليد المسلمين لغيرهم من أهل الغرب دونما تبين. فالإسلام لا يحجر على المسلم الاستفادة من تراث الإنسانيّة وحضارتها، لكنّه يشترط عليه، أن لا يضارّ في أحد من الضوابط الشّرعيّة أو بعضها أو كلها. إنّ التّقليد في الواقع قد تجاوز الحدّ المسموح به، حتى أصبح التّعبير السّليم عنه هو قوله عليه الصّلاة والسّلام: لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قالوا يا رسول الله: اليهود والنّصارى؟ قال فمن؟[1].

والآفة السّابعة- والجهل بتطبيق الأحوال في العمران: إنّ المجتمع البشريّ في حالة تطور مستمرة، وينقلب النّاس من طور إلى طور. غير أنّ هذا التّطور قد يكون ايجابياً أو سلبيّاً. والأطوار أو المراحل التي تمر بها قيادة المجتمعات قد يتولاها أهل الفكر، وقد يتولاها أهل الجهاد العمليّ، وقد يتولاها المترفين. ففي الطّور الأوّل حين تكون الصّولة والجولة والدّولة للمفكّرين، فانّ

(1) أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بشرح فتح الباري، حديث رقم7320.

الأمر يكون على ما يرام. فالعقل الرّشيد لا يقود النّاس إلا إلى ما فيه صلاحهم. والرّشد لا بدّ له من ورع وتقوى. وفي الطّور الثّاني حيث تؤول الأمور إلى المجاهدين، فان جهاد العمل يحتاج إلى علم ينير الطّريق، وهمة يرتقي بها السّالكين. وفي الطّور الثّالث حيث يصعد المترفون إلى سنام القيادة. وفي هذا الطور، فان النّفس الأمارة بالسّوء يظهر فعلها. فطبيعة النّفس البشريّة تنزع بالإنسان إلى إشباع الغرائز وإتباع هوي النّفس. ومن هنا يدرك أنّ صيانة الأنفس في هذا الطّور، أمر صعب. والقيادة في ظلّ واقع كهذا، تحتاج إلى مجاهدة النّفس، حتى لا تنزع إلى إتباع الهوى. وفيما يتصل بالخبر في هذا الطّور، فان ما عليه المجتمع من قيم ينعكس على الأخبار. فوسائل الاتّصال في واقع اليوم هي مرآة تعكس ما يدور. وهي تتأثر وتؤثر في هذا الواقع دون أدنى ريب. ويعد الجهل آفة كبرى بالنّسبة للإنسان، لا سيما لدى متصدري المجالس. والجهل قد تكون من نتائجه زيادة في القول، لتغطي عن نقص في العلم، ومنطق المرء إن جهل قد يهديه للزّلل، إن بني على جهالة فاحشة. إنّ البحث عن حلّ لتلك المعضلة يتطلب التزام منهج يوصل النّاس إلى الحقيقة دون أن تعترض سبيلهم الآفات المذكورة. والباحث إنما يطرح في هذه الورقة منهجيّة مدرسة الحنفاء في التعاطي مع الواقع المعتل، في إطار جهود إيجاد حل لتلك الآفات التي تعترض الخبر والاجتماع البشريّ. وهي فكرة ربما تصلح لأن تكون مفتاحاً لحل كثير من مشكلات المجتمع الرّاهن. إنّ هذه الدّراسة لن تستكمل دورها ما لم توضح معالم هؤلاء من هم اليوم؟ وما منهجيتهم؟ وكيف تنتظم صفوفهم ؟ ومتى

تعلو أفكارهم الأصيلة في زمن يصفق فيه النّاس للزّيف، ويسوسهم الجهلاء ويتحكم فيهم الدّخلاء. ويئول أمر الأمّة لضحايا الأمة الفكريّة والهمم السّافلة. وتلك مهمة مرجو من الباحثين المهتمين بهذا الجانب النّظر فيها لتقديم تلك التّجربة للإفادة منها في واقع اليوم. وهذا الأمر لن يتمّ، إلا في ضوء استقراء تجربة الحضارة الإسلاميّة. وقد كشف التنقيب في تلك المسيرة الذّاخرة بالعطاء، عما يسمى بالحنفاء. فقد عاش هؤلاء في الجاهليّة العربيّة دون أن يتلوثوا بفكرها. ولم تكن هذه التّجربة وليدة هذا العصر الجاهليّ في جزيرة العرب، وإنّما تمتد بجذورها إلى عهد إبراهيم عليه السّلام. فهو أب للمسلمين، وقد سماهم من قبل. إنّ أهم ما يميز موقف الحنفاء هو أنّهم قد ظلّوا على استقامة في الفِكر والرّؤى في ظلّ سيادة الانحطاط الخلقيّ والانحرافات الفّكريّة التي كانت وبالاً على تطور المجتمع، ونذير سوء هدد بتقويض دعائمه. إنّ تتبع منهج وسمت هؤلاء الحنفاء، ودراسة خطاهم، والوقوف على فكرهم، والاعتبار بقصصهم، أمر ذو دلالة، وينطوي على كبير فائدة لأولي الألباب. فهم قدوة يتأسى النّاس بها. فالأحناف لغة جمع حنيف. والحَنَف في الأصل هو إقبال القدم بأصابعها على القدم الأخرى. والحنيف هو المائل من خير إلى شر، أو من شر إلى خير [1]. وفي الاصطلاح: هو المسلم الذي يتحنف عن الأديان، أي يميل عنها إلى الدِّين الحق. وقيل: هو الذي يستقبل قبلة البيت الحرام على دين إبراهيم. وقيل كل من أسلم لأمر الله ولم يلتو فهو حنيف [2]. ويورد مختار الصّحّاح تحت مادة (حنف):

(1) ابن منظور ، لسان العرب، الجزء التاسع ، دار صادر، ص 56.
(2) أ.د. محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة، القاهرة، 2003م، ص 577.

الحنيف: المسلم. وتحنف الرّجل أي عمل عمل الحنيفيّة. ويقال اختتن. ويقال اعتزل الأصنام وتعبد [1]. وقد تعدد ورود كلمة حنيف عشر مرات في القرآن الكريم للدّلالة على أهل الدّين الصّحيح. وقد ارتبطت في سياقها بإبراهيم عليه السّلام مثل قوله: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [2]. وقوله ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾[3]. كما خوطب خاتم الرسل في قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [4]. كما تقابل الآيات في وصفها لإبراهيم بينه وبين المشركين. فهو لم يكن يهودياً ولا نصرانيّاً، والمراد دين الفطرة مقابل ما ظهر من الشّرك، ودين أهل الكتاب المحرف. ولما كان الإسلام قد أحيا دين إبراهيم، فانّ كلمة حنيف قد استعملت بمعنى مسلم عند ابن هشام وغيره. إنَّ العالم اليوم أكثر حاجة إلى مواقف مثل مواقف هؤلاء الحنفاء في الجاهليّة العربيّة. فقد شكّل هؤلاء الحنفاء، الملاذ الأخير لقيم الدّين في وقت شهد فيه العالم انتشار الشّرك، والوثنيّة، وفساد الدّيانتين اليهوديّة والنّصرانيّة بسبب تحريف الكلم عن مواضعه. فالحنفاء هم رجال أصلاح يريدون تقويم الأوضاع ورفع مستوى العقل من خلال تسديد الفِكر الضّال والمنحرف. ولم يكن هؤلاء الأحناف على غفلة من أمرهم، وإنّما كانوا على بيّنة، وقد ظلوا معتصمين بمنهج أب الأنبياء إبراهيم عليه السّلام. كما كانوا يترقبون نبي آخر الزَّمان الذي أظلّ

(1) الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر،القاهرة، دار الحديث، ص 159.
(2) سورة البقرة135
(3) سورة آل عمران67
(4) سورة الرّوم30

زمانه وظهرت كلّ الإرهاصات التي تدلّ على ذلك. إنّ عصر الألفية الثّالثة بلا منازع، هو عصر الشّبهات والشّهوات على حد سواء. فقد شهد موجات من التّيارات الفِكريّة والسّياسيّة والأدبيّة والفنيّة التي تمثل مدارس متعدّدة الآفاق مختلفة المشارب والفلسفات. كما شهد هذا العصر القرن العشرين موجة من الغزو العسكريّ من قبل الأقوياء للضّعفاء، ففعلوا ما فعلوا بهم من النّكال. واشتعلت حربين عالميّتين خلفتا من الدَّمار الكثير. وقد كانت الحروب ومن قبل الغزو المسلح تعبران عن أزمة إنسانيّة وأخلاقيّة عاني من العالم بسبب سيادة القوّة على منطق الحقّ. كما كان من نتاج تلك الخطوات بروز الرّأسماليّة بوجهها الكالح، والشّيوعيّة الحمراء. وكلا النّظامين يجسدان مظهراً من مظاهر العوج في النّظم المعمول بها في مختلف دول العالم. فبينما تلغي الشّيوعيّة حق الفرد في التّملك، فان الرّأسماليّة تنبني على شهوة جامحة من قبل أصحاب رؤوس الأموال، ويستغل الإنسان هنا وهناك، لمصلحة الحزب والدّولة، ولمصلحة الرّأسماليين. وقد أدى الغزو العسكريّ إلى بذر بذور الشّقاق والخلاف بين المسلمين. فقد كانت الحزبيّة هي الدّاء الذي استشري في جسد الأمّة في غير ما دراية بآثار هذه الفكرة التي لا مجال لها في الفِكر الإسلاميّ. فيوم أن تخلى المسلمون عن التّمسك بكتاب ربِّهم بقوّة، لا على غرار طريقة الحنفاء، ولا غيرها، أخذوا ضمن ما اخذوا من فكر الغرب، مذهب الحزبيّة. وهي تنطوي على رؤية لا تتفق مع الطّرح الفِكريّ الإسلاميّ الذي يعد الشّورى مبدأه ومنطلقه في قضايا النّاس في دنياهم وشؤونهم. وتبدو آثار مصيبة الابتلاء بتبني نفر من

أبناء المسلمين لهذه الأفكار. فقد روجوا لها وسوقوها على نطاق واسع، وكادت أن تكون من المسلّمات التي لا تقبل الجدل حولها. إنَّ النّظر إلى واقع المجتمع اليوم في غير قضايا الحزبيّة، تكشف عن تشرذم وتدهور مريع وتفكك في الصّف الإسلاميّ. فالمذهبيّة التي تسود في مجال الفقه هي على غير حقيقتها، والتّفرق إلى طوائف دينية كما في الصّوفيّة على غير بصيرة، والتّعصب للقبيلة، والاحتكام إلى الجاهليّة كلَّها أمراض سرت في الجسد. وكانت محصلتها النّهائيّة سريان أعراض المرض في الجسد كلِّه. وتحتاج إلى علاج ناجع. وقد جربت هذه المجتمعات العديد من الحلول المستوردة، فلم تجن منها سوى حصد الهشيم. وفي كلّ مرة لم تزدد الأمّة إلا بؤساً على بؤسها، وشقاء على شقائها، وذلك بسبب عدم قابلية تلك الأفكار للنّفاذ والفاعليّة في الواقع. غير إنّ فكر (الغرباء) من الحنيفيّين لم يجد حظّه من التّجريب. لقد بلغ الأمر حداً جعلت من المصالح الخاصّة فوق مصالح الأمّة. وتلك هي بليّة بسبب طبيعة الصّراع. وقد سلكت التّجربة طريقها حتى كاد اليأس يدبّ في النفوس من إصلاح الحال وتغييره. غير ان مفاتيح التّغيير إن أحسن استخدامها لا محالة تعمل على تفكيك هذا الواقع وتلك التّجربة لتعيد بناء ما في الأنفس. وإن التّمسك بمبادئ الوحي بشقيه المتلو وغير المتلو، كفيل بالخروج بالأمّة من مرحلة الخواء الفِكريّ، والتّنافس البغيض في ظلّ اعوجاج القيم وسيادة الآفات. إنّ استعادة عافية الجسد هذا تتطلب أوّل ما تتطلب تشخيص الدّاء ومن ثم البحث عن دواء. فأمّا الدّاء فآثاره وأسبابه ومظاهره واضحة للعيان. ويبقى الدّواء هو تقويم ما اعوج من فكر وقيم من

خلال تبني الفِكر الحنيف الذي يشكِّل دواء وحصانة ضد غيره من الأفكار. إنّ نظام الإسلام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ يجيز حق الفرد في التّملك، دون أن يطال أو يتعدى إلى انتهاك حقوق المجتمع. فتلك هي الوسطيّة التي جاء بها الإسلام. ولن تكون الأمّة المسلمة أهل للشّهادة على غيرها ما لم تتبني هذه الرّؤية الموضوعيّة، التي تتناسب مع فطرة الإنسان من جهة، وتحافظ على كيان المجتمع من جهة أخرى. وإزاء ظلم الإنسان لأخيه الإنسان في مختلف المجالات البارز في تبني الأنظمة الوضعيّة، وموقفه إزاء التّصورات الفلسفيّة والعقديّة الوضعيّة التي نبعت من الفِكر البشريّ القاصر، كان لا بدّ من المناداة والبحث عن حلول لتلك المعضلات. ولن تكون ثمة رؤية انسب تتوفر فيها المزايا غير مدرسة الحنفاء، على الرّغم من حالة كونه خافض الصّوت، قليل العدد الذي يندرج تحته، فان استقامة الطّرح. لكن رغم ذلك فان وضوح المحجة وقوة البيّنات التي يستند إليها، تجعل من هذا التّيار البلسم الشّافي من كلّ داء من أدواء العصر. فهذا التّيار يستمد رؤيته من نبع سماويّ صاف امتد على مر القرون والدّهور. إنّ القضية برمتها في حاجة ماسة إلى إيجاد وتبني منهج شرعيّ لتلقي الأخبار. وفي هذا المنهج، لا بد له من استصحاب الواقع، بما ينطوي عليه من علل. وهذا المنهج قد أشار إليه سيّد قطب [1] في مدى أوسع. ويتطلب الأمر تصحيح العقيدة ممّا شابها، وتصويب منهج النّظر والفكر مما اختلط بهما، وتصحيح قيم المجتمع، بما انطوى عليه من علل، انطلاقاً من تشخيص إسلاميّ

(1) سيّد قطب، في ظلال القرآن، المجلد الرّابع، الطبعة العاشرة،دار الشروق، 1982م، ص 2257.

خالص لمشكلاته. ولا سبيل إلى ذلك كله إلا من خلال تبني منهج مدرسة الحنفاء للخروج عن الهوى والزّيغ والضّلال. والله ولي التوفيق،،

الخاتمة(النّتائج والتّوصيات)

أوّلاً- النّتائج:

-هنالك ضرورة للجوء الى التّراث الإسلامي من خلال التّنقيب عن فكر علمائه ومفكريه الكثر الذي خلفوا تراثاً ضخماً للاستفادة منه في تقويم الواقع المعوج.

-النّظرة الإيمانية إلى الأحداث والمشكلات لها أثر ايجابي في نقل الحقيقة والتّعبير عنها من خلال الوضع في الاعتبار الغيبيات، وما يترتب على ذلك في تغيير مجرى الأحداث.

-تعد رؤية ابن خلدون حول آفات الخبر ذات قيمة يمكن من خلالها معالجة الخلل

النّاجم عن الممارسة المهنيّة في التعامل مع نقل الأخبار.

-إنّ معالجة أدواء العصر الراهن بما تنطوي عليه يتطلب مراجعة الأمة لتجربتها في التّعامل مع تراثها بعد أن جربت العديد من الحلول المستوردة، فلم تجن منها سوى حصد الهشيم.

-يعد منهج الحنفاء في التّعامل مع قضية الانحراف العقديّ والسلوكيّ ذات قيمة يمكن الاستفادة منها في تصحيح العقيدة ، وتصويب منهج النّظر والفّكر ، وإصلاح قيم المجتمع.

-إنّ في مخالفة القوانين الرّبانية والسنن الكونيّة تكمن علل المجتمعات الإسلاميّة جمعاء.

- وفقا لاجماع الفقهاء على رد خبر الفاسق، وقبول خبر العدل، فإن المؤسسات المعاصرة مطالبة بالنّظر في هذا الأمر تحقيقاً للمقاصد الشرعيّة.

- إنّ تسخر وسائل الإعلام كل جهودها لنشر قيم الخير والفضيلة،والبعد عن ما يضادها.

- إن النّظام الحزبيّ المستورد يخرج في ممارسة إدارة الدولة بطريقة تنحرف عن أخلاقيّات المجتمع المسلم، فيتولد عن ذلك صراع نتائجه التّلفيق والكذب والدّس والمؤامرات والتّزوير.

ثانياً-التوصيات

-لفت نظر الباحثين إلى العناية بالتّراث وبما ينطوي عليه من رؤى وأفكار وتجارب.

-سعي المؤسسات إلى وضع حد للقطيعة بين الباحثين في العلوم الحديثة ومؤلفات التّراث، وعلى رأسها علوم الاتصال.

-إعادة النّظر في الرّؤى والنّظريات والأفكار التي استوردت من المجتمعات الأخرى في حقل الاتصال، ومحاولة تقويمها وتقديم بدائل ما أمكن.